

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القضية: 453
تاريخ القرار: 24 فيفري 2021

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة
في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة¹ بتاريخ 13 أكتوبر 2020 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت عدد 453 والتي تضمنت تظلمها من تعمد شركة¹ إطلاق حملة دعائية خاصة بدراسة تقييمية حول خدمة الجيل الرابع والتي أعلنت من خلالها أن لديها أحسن شبكة أنترنات للجيل الرابع بتونس مشيرة إلى أن خصيمتها تولت تركيز ثلاث لافتات إشهارية تضمنت نفس الشعار والمتمثل في " الأنترنات مسمية علينا أقوى 4g internet في تونس أحسن Réseau internet في ولاية تونس 1 # 4 G أحسن débit " ناسبة للمدعى عليها مخالفة قواعد الإشهار المقررة من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات وتمسكت بأن العبارات التي تنص على مرجع الدراسة المعتمدة صلب اللافتات الإشهارية وردت صغيرة لا ترى بالعين المجردة وغير واضحة للعيان دافعة بأن محتوى اللافتات الإشهارية يجب أن

يتطابق مع قرار الهيئة عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 والمتعلق بقواعد الإشهار وشروط بيع خدمات الاتصالات وخاصة الفصل 6 منه نظرا لارتباط الحملة الإشهارية بعروض الهاتف الجوال متمسكة بأن الحملة الدعائية المضمنة بالافتات الإشهارية لم تخلو من تجاوزات لما احتوته من أساليب ملتوية ومغالطات مما يجعل من خصيمتها عرضة على حد تعبيرها للمساءلة القانونية جراء ما تقوم به من دعاية مضللة من جهة واستقطاب حرفاء بقية المشغلين بصفة غير مشروعة من جهة أخرى مشددة على أن تمادي خصيمتها في خرق القانون فيه ضرر ثابت لمصالحها وانتهت إلى طلب تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفذ العاجل.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتضمنة بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2008 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 10 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار التعريفات وطرق بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 986 بتاريخ 16 أكتوبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 991 بتاريخ 16 أكتوبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة ' على عريضة الدعوى والوارد على الهيئة بتاريخ 20 نوفمبر 2020.

وبعد الاطلاع على المقرر عدد 142 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 20 نوفمبر 2020 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 04 جانفي 2021 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على جواب ' على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة تحت عدد 156 بتاريخ 09 فيفري 2021.

وبعد الاطلاع على بقية مذكرات الملف وما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 24 فيفري 2021 وفيها حضرا كل من السيدان ، و ممثلا المدعية وتمسكا بطلبتهما المذروفة بملف القضية وحضر الأستاذ محامي المدعى عليها ' ورافع في ضوء ذلك منتقدا ماورد بتقرير ختم الأبحاث وعدم تقييد المقرر بعريضة الدعوى وهو ما اعتبره هضم لحق الدفاع منتهيا إلى طلب الحكم برفض الدعوى.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ مضمن تحت عدد 28058 بتاريخ 21 أوت 2020 تضمن معاينة لثلاثة لافتات إخبارية تابعة لشركة موزعة على الأماكن التالية:

- لافتة إخبارية متواجدة بالمنزه السادس جاء فيها "الأنترنات مسمية علينا أقوى 4g internet في تونس بشهادة دراسة الهيئة الوطنية للاتصالات 2020/2019"

- لافتة ثانية مثبتة بمدخل المركز العمراني الشمالي جاء فيها "الأنترنات مسمية علينا أقوى 4g internet في تونس بشهادة دراسة الهيئة الوطنية للاتصالات 2020/2019"

- لافتة إخبارية ثالثة متواجدة بالطريق الوطنية 8 gp جاء فيها " أحسن internet réseau في ولاية تونس # 1 4 G أحسن débit

المصدر: حسب إحصائيات 2020 للهيئة الوطنية للاتصالات.

مرفقا بصور ضوئية من اللافتات الإخبارية موضوع المعاينة.

وحيث تمسك محامي المدعى عليها في إجابته على عريضة الدعوى أن عدل التنفيذ عاين وشاهد وقرأ مباشرة بالعين المجردة ودون أي واسطة تقنية تساعده على القراءة ودون أي احتراز أو تحفظ أو جهد منه للتنصيص على مصدر الخبر وهو دراسة الهيئة الوطنية للاتصالات 2020/2019 مضيافاً أن حجم الكتابة للألفاظ المكونة للعبارة موضوع التشكي كانت واضحة في ظروف عادية للقراءة وفق ما جاء بالقرار عدد 10 المذكور أعلاه ملاحظاً أنه لا وجود لعناصر تضليل مشدداً على أن الفقرة أ من الفصل 6 وردت في سياق الفصول التي سبقتها والتي تعنى كلها بالتعريفية وبواجهتها وبشروط البيع وخصائصه وهي لا تهم موضوع ومناطق اللافتات المركزة في شيء وانتهى إلى طلب التصريح بالقضاء برفض الدعوى.

وحيث اعتبر المقرر أن أصل النزاع يتمحور حول النظر في مدى مشروعية الممارسات التي أتمتها شركة ' عن طريق حملاتها الاشهارية التي أطلقتها بخصوص جودة خدمات الاتصالات المتعلقة بالانترنات الجواله من الجيل الرابع موضحاً أن قرار الهيئة عدد 10 المؤرخ في 12 أفريل 2017 يخص قواعد نشر التعريفات وشروط بيع عروض خدمات الاتصالات من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الانترنات والخدمات ذات القيمة المضافة دافعاً بأنه بالرجوع لمقتضيات الفصل 6 من القرار المذكور يتبين جلياً أنها تخص حصرياً الشروط الواجب احترامها عند اشهار الخصائص التعريفية لعروض خدمات الاتصالات أو خدمات المحتوى و أن الفقرة أ منه خصصت لبيان الشروط الشكلية الواجب احترامها عند كتابة اشهار الخصائص التعريفية للعروض المذكورة باللافتات الاعلانية المثبتة في الأماكن العامة وببقية الوسائط الاشهارية المكتوبة "Affiches urbaines ou les autres supports écrits".

كما أشار أنه تبين له أن اللوحات الإشهارية تتضمن خدمة الهاتف الجوال من الجيل الرابع غير أن موضوعها لا يتعلق بتعرفة وشروط بيع الخدمة المذكورة على معنى القرار عدد 10 لسنة 2017 وانما ارتبط بصفة حصرية بجودة خدمة الانترنات الجواله من الجيل الرابع لشركة ' الأمر الذي يحول دون إمكانية تطبيق مقتضيات القرار المذكور على المخالفات التي ارتكبتها المدعى عليها عند تركيزها للافتات الاشهارية موضوع التظلم مضيافاً أنه يحمل على الهيئة بموجب الفصل 63 من مجلة الاتصالات مراقبة مدى احترام مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات للالتزامات المحمولة عليهم في ميدان الاتصالات ومن بينها جودة خدمات الاتصالات للتأكد من مدى تطابق الخدمة المذكورة مع مقاييس الجودة المضمنة بكراس الشروط الخاصة بالمشغلين العموميين والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي من جهة وطريقة تقديمها للعموم من جهة أخرى دافعاً بأن الاشكال المطروح في قضية الحال لا يتعلق بحجم المرجع المدرج باللافتات الاشهارية بقدر ما يتعلق بمدى مصداقية المعلومات المضمنة في إطار عملية الاشهار المتعلقة بجودة خدمات الاتصالات مقارنة بدراسة الهيئة الوطنية للاتصالات 2020-2019 واحصائياتها لسنة 2020 مييناً أن مضمون اللافتات الاشهارية التي تم تركيزهم من قبل المدعى عليها والتي تعلق موضوعها بجودة خدمات الانترنات الجواله من الجيلين الثالث والرابع لم ترد دقيقة وواضحة خاصة وأنها تضمنت معطيات منقوصة من جهة وغير مطابقة من جهة أخرى للتقارير الصادر عن الهيئة في المادة المذكورة وهو ما من شأنه الإضرار ببقية منافسها بالتأثير على إرادة المستهلك واستخلص في ختام تقريره عدم إمكانية تطبيق الأحكام المتعلقة بالقرار عدد 10 المؤرخ في 12 أفريل 2017 على المخالفات المشتكى بها في نزاع الحال مشدداً على أن ارتباط محتوى المعلقات الاشهارية بجودة خدمة الانترنات الجواله يجعلها تخضع لرقابة الهيئة التعديلية وسلطتها

الحكمية بعد أن ثبت له تعمد المدعى عليها عدم التقييد بالنتائج التي توصلت إليها الهيئة الوطنية للاتصالات في إطار تقييمها لجودة خدمات الانترنت الجواله بالنسبة للمشغلين الثلاثة واقترح تطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث تمسك محامي المدعى عليها في إجابته على تقرير ختم الأبحاث بأن الفصل 68 مجلة الاتصالات او 87 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية او 42 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية قد أكدت كلها على أن أعمال التحقيق التي يؤذن بها قضائيا سواء في المجال المدني او الاداري تكون في إطار دعوى مرفوعة وفي إطار أسانيدها و جوابا على طلباتها بهدف ايجاد حل للنزاع القائم حسبما جاء في العريضة و تهيئة القضية للحكم دافعا بأن المشرع منع جهاز القضاء التصرف في وقائع الدعوى المرفوعة أمامه وشدد على وجوب حياد المحكمة من ذلك ما نص عليه الفصل 12 م م م ت انه " ليس على المحكمة تكوين أو إتمام أو إحضار حجج الخصوم" معتبرا أنه كان على المقرر التوقف عند حد استنتاجه الأول المتمثل في عدم قبول الدعوى و اشعار الهيئة بنتيجة أعماله و كان على المقرر العام إن رأى وجاهة مواصلة التتبع أن يحرر تقريراً في التعهد التلقائي ويرفعه إلى رئيس الهيئة للبت فيه مجلسيا و يعلم الاطراف بذلك ملاحظاً أن مواصلة المقرر النظر في مسائل لم تشملها عريضة الدعوى فيه خرق للإجراءات الجوهرية فضلا عن هضم حق الدفاع سيما وأن منوبته تجد نفسها تعلق على تقرير بحث يتضمن وقائع جديدة لم تكن محل جواب ونقاش اولي كما تقتضيه الفقرة قبل الأخيرة من الفصل 67 من مجلة الاتصالات مشدداً من جهة الأصل على أن احترام الشروط الواردة بالقرار عدد 10 من طريقة الكتابة و سمك الخط وعرضه لا يترك مجالاً لأحكام كامل البيانات والجداول التي اعتبرها المقرر كفيلة برفع النواقص صلب المعلقات الاشهارية لعدم اتساعها لها الا اذا دونت هذه البيانات بدورها بطريقة صغيرة جدا لا تقراً وهو ما استبعدته احكام القرار عدد 10 سالف الذكر فضلا عن أن حشر معلقة الإشهار بكامل البيانات يفقد كل معنى لها وهو ما يفرض القيام بعملية اختزال مؤكداً على أنه لم يثبت للمقرر عدم صحة ما ورد باللائقات متمسكا بأن ما زاد على ذلك فيه خروج عن القواعد القانونية ودخول في مجال الانطباع والتقدير الذاتيين وانتهى إلى طلب القضاء طبق الطلبات المضمنة بالجواب على عريضة الدعوى.

الهيئة

حيث تهدف دعوى الحال إلى تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وحيث بالرجوع إلى محضر المعاينة المتضمن للتنصيصات الواردة بالإشهار التجاري موضوع النزاع بالإضافة إلى الأبحاث المجراة يتبين أن مضمون هذا الإشهار يخص جودة خدمة الانترنت الجواله من الجيل الرابع لشركة

وحيث أن ادعاءات العارضة تسلطت على أن العبارات التي تنص على مرجع الدراسة المعتمدة صلب اللافتات الإشهارية وردت صغيرة لا ترى بالعين المجردة وغير واضحة للعيان بما يتعارض مع مقتضيات الفقرة الأولى

من الفصل 6 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد10-دد المؤرخ في 12 أبريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار التعريفات وطرق بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة وتعين تبعا لذلك التقيد بمناط الدعوى.

وحيث نصت الفقرة الأولى من الفصل 6 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد10-دد المؤرخ في 12 أبريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار التعريفات وطرق بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة على ما يلي:

Les mentions tarifaires doivent, en toute circonstance, être claires, non ambiguës et respecter les conditions suivantes :

a) Dans le cas des affiches urbains ou les autres supports écrits:

la taille des mentions tarifaires ainsi que les autres mentions susmentionnées doit être similaire ou au moins égale à un tiers de la taille des caractères utilisées pour la mention principale de message et doivent être écrits en horizontale et avec une couleur distinctive et claire. Il faut choisir une couleur de caractères qui contraste avec la couleur de fond du visuel ou de la publicité. De même, en cas d'utilisation de signe pour renvoi, la taille de ce dernier doit être lisible dans des conditions normales de lecture..

وحيث أن مقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 6 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 10 المؤرخ في 12 أبريل 2017 سألقة الذكر تخص قواعد نشر التعريفات وشروط بيع عروض خدمات الاتصالات من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الأنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة.

وحيث فضلا عن ذلك فقد حدد الفصل 3 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتمم بالأمر عدد 52 المؤرخ في 10 جانفي 2014 الإطار الذي يندرج فيه الدور الرقابي المسبق للهيئة في مادة العروض التجارية من خلال إلزام المشغلين بتقديم وثيقة إشهار التعريفات المتعلقة بالعروض التجارية للهيئة لمراقبة مدى التزامهم بقواعد المنافسة المشروعة ومبادئ تحديد التعريفات.

وحيث أن الدور الرقابي المسبق للهيئة الوطنية للاتصالات في مادة الإشهار لا يشمل إلا الجوانب التعريفية والفنية للعروض التجارية والمتعلقة بمدى تطابق خصائص وتعريفات وثيقة إشهار التعريفات التي حظيت بموافقة الهيئة مع تلك التي تم إشهارها لاحقا.

وحيث وبقطع النظر عن مشروعية الممارسة الذي آتتها المدعى عليها من عدمها، فإن مضمون اللافتات الإشهارية لم يتضمن أحد العناصر الخاضعة لرقابة الهيئة المتصلة بالجوانب الفنية والتعريفية لخدمات الاتصالات، وبالتالي لا يمكن التوسع في إسناد الهيئة لاختصاص خارج مجال تدخلها المحدد بموجب النصوص التشريعية والترتيبية.

وحيث يستخلص مما سبق أن نزاع الحال يخرج عن مرجع النظر الحكمي للهيئة الوطنية للاتصالات واتجه التصريح برفض الدعوى لعدم الاختصاص.

ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم برفض الدعوى لعدم الاختصاص.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

الأسعد الحمزاوي: رئيس

مليكة باكير: نائبة الرئيس

الحبيب عبد السلام: العضو القار

كمال السعداوي: عضو

مجدي حسن: عضو

كمال الرزقي: عضو

محمد الطاهر ميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

الأسعد الحمزاوي

